مجلة دفاتر اقتصادية
المجلد: 10 – العدد: 01 (2019)، ص: 68-84
P-ISSN: 2170-1040
E-ISSN: 2602-5426

محدودية التنمية في الاقتصاد الريعي مقارنة بين الأزمتين النفطيتين 1986 و 2014 في الجزائر

Limited development in the rental economy: Comparison between the 1986 and 2014 oil crises in Algeria

أوضايفية حدة[1]♦

[1] جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة- الجزائر، hassina_economie@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 24-04-2018 تاريخ القبول: 20-04-2019 تاريخ النشر: 31-05-2019

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الأهمية البالغة التي يحتلها القطاع النفطي في اقتصاديات معظم الدول خاصة منها المنتجة للنفط، نظرا لمساهماته المتنوعة في تحريك عجلة الاقتصادات من توظيف و تمويل و تأمين للحاجيات المحلية. لكن توصلت الدراسة أن هذا الاتكال عليه منفردا و اهمال باقي القطاعات أثبت فشله نظرا لمحدوديته في تحقيق أهداف التنمية المنشودة للعديد من الأسباب سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

و هذا ما تم التوصل اليه من خلال آثار الأزمتين النفطيتين 1986 و 2014 اللتين مستا الاقتصاد الجزائري.

كلمات مفتاحية: الأزمات النفطية، مخططات التنمية، برامج التنمية، أسباب الفشل.

تصنيف JEL : F4، F41.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of the oil sector in the economies of most countries, especially the oil producing countries, because of its various contributions in moving the wheel of economies from the recruitment, financing and insurance of local needs. However, the study found that this reliance on it alone and neglect of the other sectors proved to be a failure due to its limited achievement of the desired development goals for many reasons, both locally and internationally.

This is what has been achieved through the effects of the oil crises of 1986 and 2014, which hit the Algerian economy.

Keywords: oil crises, development plans, development programs, causes of failure.

JEL Classification: F4, F41.

♦المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يتميز الاقتصاد الجزائري بتبعية شبه مطلقة للقطاع النفطي، اذ أن أكثر من 95% من ايراداته تأتي من الايرادات النفطية، مما خلق شللا لجل القطاعات الاقتصادية المنتجة نتيجة استفحال انتشار ذهنية الريع النفطي في الجزائر من أعلى الهرم الاجتماعي الى أدناه، مما جعل الاقتصاد الجزائري يعاني من ويلات انهيار أسعار النفط في كل مرة تحدث فيها أزمة نفطية مفاجئة على غرار أزمة 1986 أو أزمة 2014، اللتان و ان اختلفتا من حيث الأسباب الا أنهما اجتمعتا من حيث النتائج التي خلفتها كلاهما على الاقتصاد الجزائري، خاصة بالنسبة للبرامج و المخططات التنموية والاستثمارات التي كانت مبرمجة في كل مرحلة والتي تم تأجيلها أو ألغيت نهائيا.

وهذا إن دل على شيء يدل على فشل الاقتصاد الجزائري المتكرر في الخروج من التبعية للريع النفطي، والذي يكشف هذا الأخير عن الدور المزدوج الذي يلعبه النفط في بنية الاقتصادات النفطية، حيث يعد كمحرك للتنمية الاقتصادية، لكن هذا لا يعطي الأمان في الاتكال دائما على هذا المورد الناضب و غير المتجدد، و الذي تبقى أسعاره مرتبطة بالأسواق و التغيرات الدولية، و انما تصحيح المسار الذي تسير وفقه السياسات الاقتصادية في تلك الدول نحو القطاعات المنتجة تبعا للمضمون الحقيقي للتخطيط الاقتصادي، و ليس الانفاق العشوائي دون خطط مدروسة وفق أهداف مسطرة مع أدوات ناجعة لفترة زمنية محددة.

1-1-الاشكال الأساسي: لماذا يتكرر فشل الجزائر في الخروج من التبعية للريع النفطي(الأزمة النفطية 2014) رغم مرورها بأزمات نفطية مشابهة خاصة الأزمة النفطية سنة 1986؟

1-2-فرضيات الدراسة:

- ✓ تساهم الثروة النفطية في تأمين الموارد المالية التي تحتاجها التنمية الاقتصادية؛
- ✓ تبقى التنمية الاقتصادية في الجزائر رهينة بما تدره الايرادات النفطية و حبيس حلقة مفرغة.

1-3-الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت محدودية التنمية في الاقتصاد الريعي خاصة في الدول النفطية يذكر منها:

- ✓ **دراسة صالحي صالح، 2015**، في مداخلة بعنوان آثار انخفاض اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري بين نعمة الموارد و لعنة الفساد، المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية و تأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف1، الجزائر. توصل في دراسته أن الاقتصاد الجزائري يتميز بقدراته التنافسية المرتبطة بوفرة الموارد الطاقوية التقليدية و المتجددة، و أن الاستخدام الرشيد لها يساهم في التنمية الشاملة المستدامة، و لكن بالمقابل فإن لعنة الفساد تؤدي الى سوء استغلالها و عدم المقدرة على تصنيعها، و العجز عن تنويع استخداماتها و هدر عوائدها و تبذير ريوعها، و كل ذلك يؤدي الى عدم الاستفادة من الطفرات النفطية في تنويع البدائل للثروة البترولية و التأثر السلبي بانخفاض أسعارها؛
- ✓ **دراسة مايح شبيب الشمري**، تشخيص المرض الهولندي و مقومات اصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، دون سنة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، بغداد. توصل في دراسته أن عوائد النفط الريعية حملت الى بلدانها من النمو بعض مظاهره السطحية متمثلة بالمظاهر الاستهلاكي، و بقي التخلف الاقتصادي و الصناعي سائد نتيجة لانخفاض مساهمة القطاعات المنتجة في تكوين الدخل القومي؛

- ✓ **دراسة لبعل فطيمة و نور الدين حامد، 2015**، استراتيجية ادرة الريع النفطي للخروج بالاقتصادات الريعية من التبعية الريعية، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، غرداية، الجزائر. توصلت الدراسة أن الريع النفطي في الأصل نعمة تتميز بها الدول العربية و ليسن نقمة، و من المفروض أن يؤدي الى تقدم و ازدهار الدول، و لكن الاعتماد المفرط عليه جعله يلعب دورا سلبيا. لذلك فمن الضروري للدول العربية القيام بتغيير أسلوبها في ادارة الريع النفطي و اتباع استراتيجيات تسمح لها بالخروج من اقتصادات تعاني من تبعية ريعية الى اقتصادات متنوعة في هياكلها، غير معتمدة بدرجة أولى في نفقاتها و ايراداتها على الريع النفطي، و غير حساسة بدرجة كبيرة لتقلبات السوق النفطية، محافظة على نصيب الأجيال القادمة من هذه الثروة الناضبة.

1-4-أهمية الموضوع: تكمن أهمية الموضوع في الكشف عن الأسباب الكامنة وراء هذا الفشل المتكرر للخروج من التبعية للريع النفطي بالنسبة للاقتصاد الجزائري خاصة الأزمة النفطية 2014، رغم مرورها بأزمات نفطية مشابهة منها الأزمة النفطية 1986، مما يستدعي اعادة النظر في السياسات الاقتصادية المبرمجة من طرف الحكومات المتوالية التي لم تستفد من أخطاء الماضي و تبقي النشاط الاقتصادي حبيس حلقة مفرغة، متناسية محدودية التنمية بالاعتماد على الثروة النفطية، و أنها مجرد تنمية وهمية سرعان ما تتلاشى بمجرد أي خلل يمس أسعار النفط.

1-5-أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى:

- ✓ الوقوف على حقيقة التنمية وفقا للثروة النفطية؛
- ✓ تحليل أوجه الاختلاف و التشابه بين الأزمتين النفطيتين 1986 و 2014؛
- ✓ استخلاص أهم الأسباب التي تقف وراء هذا الفشل المتكرر في مواجهة الأزمات النفطية المفاجئة.

1-6-المنهج المتبع: للإجابة على الاشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، بدء بإيجاز عن مزايا الثروة النفطية بجانبيها الايجابي و السلبي، و محاولة اسقاطها على الاقتصاد الجزائري من خلال الأزمتين النفطيتين في بعض الاحصائيات، مستنبطين أهم أسباب الفشل.

2- النفط و التنمية: شكلت الثروة النفطية العامل الأول في توجيه دفة التنمية في الدول العربية، و هذا ما لم تشهد مثيلا له أي منطقة اخرى في العالم، فلقد حولت احتياطيات النفط الهائلة في المنطقة المنتجين العرب الى أهم مصدر عالمي لإمدادات النفط ووضعت العالم العربي في صميم الاقتصاد العالمي. لذا تحتل المنطقة مركزا مهيمنا بالنسبة لتجارة النفط الخام الدولية، و تؤدي دور أهم منتج مرجح في سوق النفط، و لا يزال النفط العنصر الأساسي على صعيد الوقود محليا اذ يلبي حوالي نصف احتياجات الطاقة في المنطقة.

غير أن لهذا النمط من التنمية القائمة على النفط محاذيره الاقتصادية، فبالإضافة الى ايجاد الصناعات الكثيفة الاستهلاك للطاقة، يبدو ان النفط قد قصر في ايجاد نمط التنمية الاقتصادية و التنويع الذي يشمل تطوير القطاع الخاص لزيادة فرص العمل في سائر الأنشطة غير النفطية. كما أن اعتماد العالم العربي المتواصل على النفط لتأمين حوالي نصف احتياجاته المحلية للطاقة يطرح تحديات من نوع آخر، فارتفاع الطلب المحلي على الطاقة يعني زيادة استنزاف انتاج الطاقة في المنطقة، اذ يحول المزيد و المزيد من الكميات المنتجة الى الأسواق المحلية و يفوت فرصة تصديرها. و لا يمكن تحمل ضياع الايرادات في حالة استمرار الأمور على حالها، مما يدعو الى التساؤل حول الدور الذي يفترض ان يؤديه النفط في الاقتصادات العربية على المدى الطويل. و هذا يعني أن على العديد من الدول العربية المنتجة للنفط ان تزيد الى حد كبير استثمارات رؤوس الأموال و تضاعف الجهود من أجل ايجاد

حوافز للقطاعات الاقتصادية الاخرى بما فيها القطاع الخاص للدخول في انشطة غير صناعة النفط و الصناعات الأخرى المستهلكة للطاقة.[1]

و هناك جملة من أهم الجوانب الايجابية و السلبية من التجربة النفطية العربية، و ما تم تحقيقه بالفعل في هذا المجال، و ما أعطانا اياه النفط، و ما أخذ منه، لكي تستخلص العبر و الدروس من تجربة الماضي و تبيان معالم التوجه المستقبلي المطلوب:[2]

2-1-الجوانب الايجابية: في ما يتعلق بالإنجازات على صعيد البلدان المنتجة للنفط، فإن العائدات النفطية الضخمة التي جنتها البلدان المنتجة خلال العقود الماضية، كانت بكل تأكيد ذات نفع عام لهذه البلدان، من حيث أنها وفرت لها مزيدا من امكانيات التمويل لأغراض الاستثمار في مشاريع التنمية و انشاء البنى الأساسية، و في تأمين مستوى متقدم من الخدمات الاجتماعية من رعاية صحية و تعليم و تدريب. لقد انطلقت الأقطار العربية في جهود التنمية على اثر الطفرة في السبعينات من القرن الماضي في قفزة مهمة، بحيث أطلق البعض على هذه الفترة اسم " التنمية الانفجارية"، و لقد سارت هذه التنمية في مجالات متعددة و حققت انجازات في مختلف الميادين. لقد تحققت اذن انجازات هامة، انطلاقا من الثروة النفطية بصورة أساسية سواء على صعيد البلدان النفطية، او على صعيد التعاون العربي.

2-2-الجوانب السلبية:

- الجانب الأول أن العائدات النفطية الضخمة التي نتجت من معدلات الانتاج المرتفعة، الزائدة عن الحاجة، أدت الى التوسع الكبير في الاستهلاك بنوعيه الخاص و العام بفضل مداخيل لا عهد للبلدان النفطية بها، بحيث تحول المجتمع في معظم هذه البلدان الى مجتمع استهلاكي مفرط بكل ما يرتبط بذلك من سلبيات و أضرار؛
- المسيرة الانمائية لم تفلح في تنويع الانتاج بالقدر الكافي، و ظلت تعتمد على مصدر واحد للدخل هو النفط بصورة أساسية، و أن حصيلة ما تم انجازه لا ترقى الى مستوى التنمية الحقيقية المطلوبة، و هنا يتمثل الجانب السلبي الثاني للثروة النفطية؛
- و يتمثل الجانب الثالث في قضية تباين الثروات بين الأقطار العربية و التفاوت التنموي و الدخلي الكبير بين البلدان النفطية و البلدان غير النفطية، و ما يترتب على ذلك من جملة آثار سلبية؛
- أما الجانب الرابع فيتمثل في كون النفط نقمة على الدول العربية حيث كان عامل جذب رئيسي للهجمات الاستعمارية على المنطقة العربية سواء في الماضي أو حتى الحاضر، و للضغوط و التدخلات المتواصلة، و لزرع كافة العراقيل أمام جهود اقامة تكتل اقتصادي عربي موحد.

3- الأزمتين النفطيتين 1986 و 2014: أوجه الاختلاف و التشابه

3-1-خلفيات الأزمة النفطية 1986:

3-1-1-مرحلة ما قبل الأزمة: تميزت سياسة التنمية في الجزائر خلال الفترة 1980 إلى 1989 بتطبيق مخططين خماسيين هامين من حيث حجم الاستثمارات البالغة أكثر من 800 مليار دينار جزائري، و من حيث المدة الزمنية لكل مخطط التي هي خمس سنوات مقابل ثلاث سنوات أو أربع سنوات لكل مخطط من المخططات السابقة. إن التوجه الجديد لسياسة تخطيط التنمية هو التركيز على إعادة تنظيم الاقتصاد حسب المحاور التالية:[3]

- التهيئة الإقليمية بهدف إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية توزيعا متوازنا بين مناطق البلاد لصد النزوح الريفي إلى المدن؛

- إعادة هيكلة المزارع و المؤسسات الاقتصادية بتجزئتها الى وحدات أصغر بهدف التحكم الأفضل في التسيير؛
- مراجعة استراتيجية التنمية على أساس اعتماد أولوية الاستثمار في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية بنسبة عالية هي أكثر من 51% من مجموع استثمارات الفترة؛
- اعتماد سياسة الاستثمار الرأسي في القطاع الإنتاجي الصناعي تحت عنوان تثمين الطاقات الإنتاجية المتاحة بدلا من التوسع الأفقي؛
- تطبيق لامركزية التخطيط بالرجوع إلى مخططات الأعوان الاقتصاديين كالبلديات و الولايات و المؤسسات في إعداد المخططات التنموية.

كان التحول الإنمائي الذي حصل منذ 1980 في ما يخص توجهات أصحاب القرار في وضع ملامح جديدة للتنمية لفترة الثمانينات من القرن الماضي يهدف إلى تلبية الحاجيات الأساسية للسكان، مما أدى بالمخططين الخماسيين الأول و الثاني من القرن الماضي إلى توجيه الاستثمارات إلى بعض الصناعات الخفيفة و إلى القطاع الزراعي الذي أهمل بشكل نسبي في المخططين الرباعيين الأول و الثاني لفترة السبعينات من القرن الماضي، و الجدول أدناه يوضح توزيع الاستثمارات خلال 1980-1989.

جدول رقم1: توزيع الاستثمارات خلال المخططين الخماسيين الأول و الثاني للفترة 1980-1989

(الوحدة مليار دج)

البرامج / القطاعات	فترة1980-1984				فترة1985-1989			
	البرامج			ترخيص بالمصاريف	البرامج			
	بقية الانجاز	البرنامج الجديد	المجموع	1980-1984	1985	التجهيز	البرامج الجديدة	المجموع	المصاريف المتراكمة
الصناعة	79,5	132,2	211,7	154,5	57,2	52,90	198.70	251,6	174,20
الفلاحة	17,8	41,6	59,4	47,1	12,3	34,34	81,08	115,42	79,00
الهياكل الاقتصادية	22,3	49,6	71,9	50,9	21,00	62,61	60,88	123,49	84,35
الهياكل الاجتماعية	71,5	107,7	179,2	118,5	60,7	112,05	130,28	246,33	149,45
تجهيزات جماعية	3,4	10,9	14,3	9,6	3,7	32,67	25,67	34’58	44,00
مؤسسة انجاز	2,4	21,6	24,00	20,00	5,0	8,20	25,00	33,20	19,00
المجموع	196,9	363,6	560,5	400,6	159,9	302,77	521,61	828,38	550,00

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (التقرير العام للمخطط الخماسي الأول، التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني)

من خلال الجدول أعلاه يمكن الخروج ببعض الملاحظات:

-المخطط الخماسي الأول 1980-1984 تضمن برنامجين للاستثمار، البرنامج الأول يتعلق بمجمل الباقي للتنفيذ أي مشروعات التنمية التي تضمنتها خطط التنمية الخاصة بفترة السبعينات من القرن الماضي و التي قدرت ب 196.9 مليار دج. كانت أجهزة التخطيط تسعى إلى التقليص من نصيب استثمار الصناعة لفائدة البنية الأساسية و الزراعة، لكن تلك الأهداف لم تنفذ فبقيت الصناعة تحتفظ بنصيبها في البرامج الجديدة من 132,2 مليار دج خلال 1980-1984 إلى 198,70 مليار دج خلال 1985-1989، أما الزراعة فقد بلغت قيمة الاستثمارات الجديدة بها 41.6 مليار دج فقط بعد أن كانت تمثل 9.22 مليار دج خلال فترة المراجعة.

-لقد واصل تدعيم عمليات تحقيق مستويات عالية في مجال استغلال الطاقة الإنتاجية و الصناعية خلال المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 و هذا بإعطاء اهتمام خاص للصناعة من جهة و الفلاحة و الري من جهة أخرى. حيث كان حجم البرنامج الصناعي المقرر من قبل المخطط الخماسي الثاني حوالي 251,6 مليار دج و قد بلغ حجم انجازه في نهاية 1989 حوالي

174,2 مليار دج أي بمعدل انجاز حوالي 69%. و ما ميز هذه الاستثمارات الصناعية خلال هذه الفترة 1985-1989 هو الانخفاض الكبير في الاستثمارات الموجهة للمحروقات إلى 22,8% مقارنة بالمخططات السابقة التي كانت تتراوح حوالي 40%. و هذا راجع إلى أن المخطط الخماسي الثاني قد كان يسعى إلى إكمال البرامج الصناعية الباقية سنة 1984 و البالغة 52,9 مليار دج و التي كانت تمثل نسبة 21% من مجموع التكاليف للمخطط الخماسي الثاني.

كانت الأولويات العامة للمخطط الخماسي الأول أن القطاع المنتج هو في مقدمة اهتمامات الدولة لأنه القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و بدونه يصبح النشاط الاقتصادي للمجتمع حبيس حلقة مفرغة، حيث قدرت نسبة الانجاز في قطاع الصناعة 67.86% و قطاع الفلاحة و الري 74.99%. و اهتم المخطط أيضا بالقطاع شبه المنتج الذي تتمثل نشاطاته في إسناد القطاع المنتج بالخدمات المرتبطة بالنشاط الإنتاجي و الذي بلغ معدل الانجاز فيه 60.36%، و القطاع الآخر الذي شد اهتمام الدولة في أولويات المخطط الخماسي الأول هو البنية التحتية الاقتصادية و الاجتماعية كوسيلة لتحقيق هدف التهيئة الإقليمية و التوازن الجهوي بين المناطق المختلفة الفقيرة نسبيا في مواردها الزراعية، و الموجودة جغرافيا في الجهات الجبلية و جهات الهضاب العليا من جهة و المناطق المتطورة نسبيا، و الغنية بمواردها الزراعية الموجودة في الخط الشمالي من التراب الوطني من جهة أخرى و التي قدرت نسبة الانجاز فيه 86.91%.[4]

ما يميز بشكل عام المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 ميزتين أساسيتين، الأولى أنه تكملة لوظيفة المخطط الخماسي الأول من حيث الاهتمام القوي بالتسيير، و الثانية أنه أعطى أولوية خاصة لتنمية الفلاحة و الري. و كشأن جميع المخططات السابقة فقد اعتمد المخطط الخماسي الثاني 1989/1985 في تحليله للوضعية الاقتصادية العامة للبلاد و متطلبات التنمية حالة الاقتصاد الوطني من جهة، و حالة الاقتصاد الدولي من جهة أخرى.

فيما يتعلق بحالة الاقتصاد الوطني راعى المخطط الخماسي الثاني العلاقة التوازنية بين الظواهر الكبيرة مثل العرض و الطلب في المنتجات الاستهلاكية، و مثل التكامل بين القطاعات الاقتصادية، و مثل التوازن بين الأقاليم المختلفة في البلاد. أما ما يتعلق بحالة الاقتصاد الدولي فقد أخذ المخطط الخماسي الثاني في الاعتبار ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية 1986 لأن لها علاقات مباشرة ببرامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد عن طريق انتقال السلع والخدمات و رؤوس الأموال. و هذا المخطط نفسه يعتمد على إنجازات المخطط السابق و كان يهدف بصفة عامة إلى ما يلي:[5]

- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة 3.2% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج و الاستثمارات؛
- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، و ذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية؛
- تدعيم المكتسبات المعتبرة المحققة في مختلف المجالات و خاصة على صعيد تنظيم الاقتصاد و الفعالية في تسيير المؤسسات واللامركزية ؛
- المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية المطلوب تلبيتها؛
- تخفيض التكاليف و آجال إنجاز الاستثمارات في جميع القطاعات؛
- تحسين فعالية جهاز الإنتاج و التنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية و المادية المتوفرة و التوزيع التدريجي و الأكثر اتزانا لأعباء التنمية بين الدولة و الأعوان الاقتصاديين (المؤسسات و العائلات).

تمثلت الأهداف و الأولويات الرئيسية للمخطط الخماسي الثاني 1989/1985 في:[6]

- استثمار 550 مليار دينار جزائري بمتوسط سنوي يبلغ 110 مليار دينار جزائري و بمعدل نمو استثماري هو 7.3% في العام؛
- تشغيل 946000 عامل جديد بمتوسط سنوي هو 189200 منصب شغل جديد و بنسبة نمو سنوي هي 4.6%؛
- تحقيق معدل نمو سنوي متوسط للإنتاج الداخلي الإجمالي هو 6.6%؛
- رفع معدل نمو الاستهلاك النهائي المتوسط بنسبة 5.9% سنويا.

خضع تحديد هذه الأهداف لشروط ضمان تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي. و روعيت في ذلك مقاييس ثلاثة هي النمو الديمغرافي السنوي المقدر بنسبة 3.2%، و تطور القوة العاملة(طلب العمل) الذي قدرت وتيرته بمعدل 4% كل عام، و تطوير مستوى الاستهلاك بنسبة سنوية هي 5.9%. و تتجسد النتائج المقرر تحقيقها عند احترام تلك الأهداف خلال سير الانجاز فيما يلي:

- تحقيق معدل تقدم سنوي للبلاد هو 3.4%؛
- توليد فائض اقتصادي سنوي متاح للتنمية نسبته 0.7%؛
- تحسين حالة التشغيل بنسبة سنوية هي 0.6%؛
- تحسين وضعية استهلاك العائلات بنسبة سنوية هي 2.6% .

و تتمثل ايجابية النتائج التقديرية في أنها تضمن التوازن العام للاقتصاد، و تفتح له أبواب نمو جديدة لمكافحة التخلف الذي بقي يشكل الشغل الشاغل للبلاد.

و من اجل انجاز الأهداف المحددة تشخصت قرارات المخطط الخماسي الثاني(أولويات الاستثمار) التي تعبر عن إرادة المجتمع في التنمية في محورين رئيسيين هما:

- تخصيص 40% من الناتج الداخلي الإجمالي للاستثمار و هي سياسة تقوم على تفضيل التنمية على الاستهلاك، و تعمل في هذا السياق على توجيه أكبر جزء ممكن من الدخل القومي الصافي إلى دعم العمل الإنمائي، و خلق طاقات إنتاجية جديدة قادرة على تطوير البلاد في مختلف المجالات و تمكينها من الاعتماد على نفسها في إشباع حاجات المجتمع، و تحررها من التبعية الاقتصادية للخارج. و تقتضي هذه السياسة على كل حال في الأمد المتوسط التضحية ببعض الحاجات الاستهلاكية القابلة مؤقتا للتجاوز؛
- توجيه 56.6% من الاعتمادات الاستثمارية للقطاع الإنتاجي المتمثل في نشاطات الفلاحة و الري، و الصناعة و وسائل الانجاز، و النقل و التخزين و التوزيع، و الاتصالات السلكية و اللاسلكية مقابل 43.4% لقطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية. و هي أيضا سياسة تفضيل تقوم على أن الشرط الموضوعي لتنمية المجتمع هو تنمية قطاعه الإنتاجي الذي هو في نفس الوقت أساسها المادي و محركها الفعال.

الملاحظات التي يمكن استخراجها عن تطور انجاز استثمارات المخطط الخماسي الثاني هي:

- كانت الاستثمارات الفعلية السنوية دائما أقل من المتوسط السنوي التقديري (110 مليار دينار جزائري) بنسبة تتراوح بين 21% إلى 30%؛
- تسجيل تناقص سنوي في الاستثمارات الفعلية مقارنة بعام 1985؛
- ضعف وتائر انجاز الاستثمارات السنوية حتى بالنسبة للأهداف السنوية المحددة.

لا شك أن هناك تفسيرات لهذا العجز الاستثماري الملاحظ، و الذي يرجع في الواقع أهمها إلى الصعوبات التي اصطدمت بها البلاد على صعيد التوازن المالي الخارجي ابتداء من عام 1986 بصفة خاصة بسبب انهيار سعر البترول الخام في السوق الدولية و انهيار قيمة الدولار الأمريكي كوحدة حساب رسمية لسعر البترول الذي تبعه.

3-1-2-نتائج ما بعد الأزمة: بدأت ملامح أزمة سنة 1986 بتقلبات سعر صرف الدولار وتراجع إيرادات الصادرات بنسبة 40 في المائة، وبقيمة 4,7 مليار دولار ما بين 1986 و1985، حينها بدأت حكومة عبد الحميد إبراهيمي تدق ناقوس الخطر، وكان أمام الحكومة خيارات، منها تخفيض الواردات، حيث تكشف أرقام الجمارك أن واردات الجزائر سنة 1985 كانت تقدر بـ9,840 مليار دولار مقابل صادرات بـ10,445 مليار دولار وفائض في الميزان التجاري يقدر بـ305 مليون دولار، بينما بلغت الواردات عام 1986 ما قيمته 9,213 مليار دولار مقابل صادرات بـ7,820 مليار دولار وعجز في ميزان التجارة بـ1,393 مليار دولار. وفي هذه الفترة، باشرت الحكومة سياسات تقشفية وترشيدا للنفقات وضبطا للواردات، سمحت في مرحلة أولى برفع الميزان التجاري في 1987 إلى 1,177 مليار دولار.

لكن تكلفة سياسات التقشف على المستوى الاجتماعي كانت مكلفة جدا، بل كانت لها تداعيات سلبية، مع بروز الندرة واللجوء المتسارع إلى الاقتراض، وبعد أن كان للجزائر احتياطي صرف في 1986 يفوق مليار دولار، بدأت المديونية الخارجية تتضاعف بسرعة، في ظل تردد البنوك في تقديم قروض على المديين المتوسط والبعيد، إذ كانت الجزائر تقترض بشروط صعبة لتسدد على المدى القصير، ما ساهم في ارتفاع معدلات خدمات الديون نهاية الثمانينات إلى أكثر من 6 مليار دولار وارتفاع الديون بداية من 1987 إلى 25 مليار دولار، لتفوق بسرعة سقف 30 مليار دولار.

كانت الحكومات المتوالية تأمل في عودة سعر البرميل بسرعة إلى الأعلى، إلا أن استمرار الوضع أدى بالبلاد إلى الأزمة، رغم أن القطاع التجاري بقي في مستوى مرتفع، حيث بلغت الصادرات عام 1988، أي مع أحداث أكتوبر 1988، حوالي 8,10 مليار دولار مقابل واردات بـ7,3 مليار دولار، لكن بالمقابل سجلت مديونية البلاد زيادة معتبرة، حيث انتقلت من 18,5 مليار دولار عام 1985 إلى 28,6 مليار دولار عام 1989، وهو ما دفع الجزائر خلال التسعينات للجوء إلى صندوق النقد الدولي واعتماد ثلاثة برامج استقرار وتصحيح هيكلي، الأول في 1989، والثاني في 1991 والثالث في 1994 مع برنامج إعادة جدولة الديون الخارجية، والتي تسببت بعدها في اعتماد إجراءات قاسية، منها تخفيض قيمة الدينار الذي فقد أكثر من 40% من قيمته، وتآكل القدرة الشرائية، فضلا عن برامج تسريح للعمال شملت أكثر من 600 ألف عامل وغلق مؤسسات أو خوصصة بعضها، ما ساهم في تراجع النسيج الصناعي الذي لم يعد يمثل سوى 5% من الناتج، مقابل 15% في نهاية السبعينات. و على عكس الأزمة الحالية، فإن سنتي 1986 و1987 فتحتا المجال لاعتماد سياسات إصلاحية "جريئة" آنذاك، وإن تباينت المواقف بشأن مسألة الحفاظ أو إلغاء التخطيط المركزي بضوابط السوق أو إصلاحه.[7]

3-2- خلفيات الأزمة النفطية 2014:

3-2-1-مرحلة ما قبل الأزمة: شرعت الجزائر منذ سنة 2001 و نتيجة للانفراج المالي الذي تحقق بفعل ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة في إتباع سياسة مالية ترتكز بالأساس على التوسع في النفقات العامة. هذه السياسة جاءت بعد فترة صعبة عانت خلالها الجزائر على جميع الأصعدة و بالخصوص في الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي، و من ثم فقد كان الهدف الرئيسي من البرامج التي وضعت خلال2001-2014 هو زيادة على تحسين معدلات النمو الاقتصادي الحد من معدلات البطالة التي بلغت معدلات مرتفعة جدا خلال الفترة 1995-2000[8].

أ- مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: اقر هذا المخطط في أفريل من سنة 2001 بحيث بلغت قيمته 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، و اعتبر آنذاك برنامجا قياسيا و ذلك بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم آنذاك قبل إقراره و الذي قدر ب 11,9 مليار دولار، و كان يهدف بشكل رئيسي إلى: [9]

- الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة؛
- خلق مناصب عمل و الحد من البطالة؛
- دعم التوازن الجهوي و إعادة تنشيط الفضاءات الريفية .

و ارتكزت قيمة المخطط بشكل كبير على قطاع البناء و الهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من 2001 إلى غاية 2004 تمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي و تنمية الموارد البشرية و ذلك من اجل تحقيق التنمية المحلية.[10]

اعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الدولة قصد إنشاء محيط ملائم لاندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، و تجسد ذلك في انجازات عديدة كما يبينها الجدول أدناه:

جدول رقم 3: توزيع البرنامج 2001-2004 حسب القطاعات

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع مليار دج	المجموع%
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12.4
دعم الاصلاحات	30,0	15,0	0,7	-	45,0	8.6
المجموع	205,4	185,9	113,9	20,5	525,0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009: جاء البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرعت الجزائر في تطبيقها بداية سنة 2001، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة. و اعتبر البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري و ذلك من حيث قيمته المرتفعة، و التي بلغت ما يقارب 4207.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار ، و قد كان يهدف بالأساس إلى [11]:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي و الأمني؛
- تحديث و توسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي؛
- تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي و الذي اعتبر الهدف الرئيسي و النهائي للبرنامج و الذي سعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

ج- البرنامج الخماسي 2010-2014: أطلقت الجزائر مطلع عام 2010 و على مدى خمس سنوات برنامجا للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية خصصت له 286 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات العمومية أي ما يعادل 21214 مليار دينار جزائري.

يلاحظ أن الأولوية في توزيع الاستثمارات خصصت من أجل تحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ إجمالي قدره 9903 مليار دج بنسبة 45.42% (لتشمل عدة قطاعات منها السكن، التربية و التعليم، الصحة، التكوين المهني، تحسين وسائل و خدمات الإدارة العمومية و باقي القطاعات)، أما الأولوية الثانية فقد خصصت لبرنامج تطوير الهياكل القاعدية بنسبة 38.52%، و ما تبقى خصص لبرنامج دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 16.05% منها الفلاحة و التنمية الريفية، القطاع الصناعي، دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشغيل. والشكل الموالي يبين نسبة التطور.

شكل رقم 1 : تطور حجم الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2001/ 2014 (الوحدة: مليار دولار)

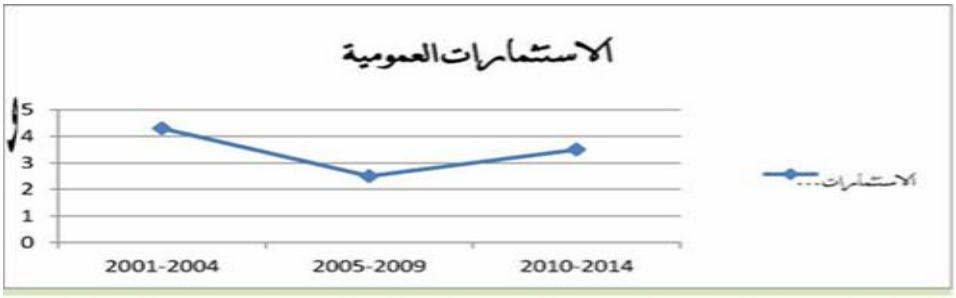

المصدر: صالح صالحي، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي و الاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية و استراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد 13، 2013، ص 13

تم استشراف الوضع الاقتصادي خلال فترات البرامج على أساس مجموعة من الافتراضات و التوقعات المرتبطة بها و أهمها:[12]

أ- التوقعات المتعلقة بأسعار البترول و الافتراض بأنها لا تقل عن 19 دولار للبرميل خلال الفترة 2009/2005 وعدلت بعد ذلك ب 37 دولار.

ب- التوقعات الخاصة بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وافتراض تحقيق معدل نمو سنوي لا يقل عن 5% .

ج- التوقعات المتعلقة بالتحكم في معدل التضخم في حدود3 % خلال فترة الميزانية.

د- التوقعات المتعلقة بأسعار الصرف حيث قدرت ب 76 دينار مقابل الدولار الامريكي خلال فترة البرنامج الخماسي الاول.

هـ - التوقعات الخاصة بنمو التجارة الخارجية بافتراض معدل نمو للواردات يساوي 5% سنويا، ومعدل نمو للصادرات لا يقل عن 6,2% سنويا .

تم تخصيص حجم كبير من الموارد المالية لتمويل البرامج الاستثمارية العامة التي ارتفعت من حوالي 7 مليار دولار في برنامج الإنعاش 2001- 2004 الى 55 مليار دولار في برنامج دعم النمو الاول 2005-2009 الى 286 مليار دولار خلال البرنامج الخماسي 2010- 2014.

3-2-2-نتائج ما بعد الأزمة:

أ- التطور الشهري لسعر البترول: أدى ضعف انتعاش النمو في البلدان المتقدمة و تباطؤه الواضح في البلدان الناشئة والنامية إلى تراجع النمو للإنتاج العالمي في 2015 ، مخلفاً ضعف في الطلب على المحروقات، مما زاد من انخفاض سعر البرنت ، في ظل

فائض في العرض. في المتوسط، فقد انخفض سعر البترول ب 47,1٪، إذ تراجع من 96,25 في 2014 إلى 50,79دولار للبرميل في 2015. و بلغ متوسط سعر البرميل للبترول الخام الجزائري 53,07 دولار، أي في تراجع ب47,1%.

شكل رقم2: التطور الشهري لسعر برميل النفط

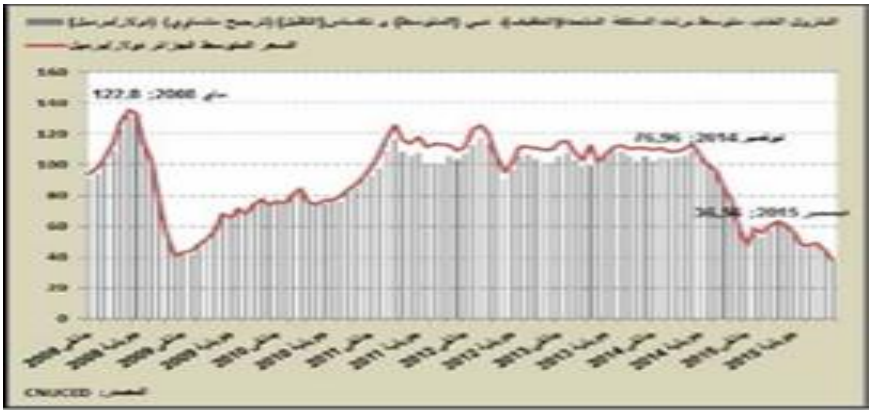

المصدر: تقرير بنك الجزائر، نوفمبر 2016

ب-معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي: تعزّز النشاط الاقتصادي في 2015 بوتيرة نمو عالية، حيث بلغ معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي 3,8 ٪. من جهة أخرى، فقد النمو خارج قطاع المحروقات 0,7 نقطة مئوية ليبلغ5,0% بعدما فقد 1,7 نقطة مئوية في 2015 بالغا 5,7 %.[13]

شكل رقم 3: اجمالي الناتج الداخلي

المصدر: تقرير بنك الجزائر، نوفمبر 2016

ج-الميزان التجاري: منذ 15 سنة من بداية الألفية الثالثة لم يسجل الميزان التجاري في الجزائر عجزا الا ابتداء من سنة 2015 حيث بلغ العجز 7,79 مليار دولار خلال السداسي الأول من سنة 2015 لينتقل الى 13,71 مليار دولار نهاية سنة 2015 مقابل فائض قدر بأكثر من 4 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2014، هذا المؤشر يفسر انخفاض متزامن للواردات و الصادرات المسجلة خلال الفترة ذاتها المذكورة أعلاه، و من حيث نسبة تغطية الواردات بالصادرات بلغت نسب 73% سنة 2015 مقابل 107 % المسجلة سنة 2014.

د-بالنسبة لمعدل البطالة ارتفع هو الآخر من 10,6 سنة 2014 الى 10,8 سنة 2015.

ذ-معدل التضخم: ارتفع معدل التضخم من 2,9% سنة 2014 لينتقل الى 5,3% خلال السداسي الأول من سنة 2015 و يستقر عند 4,8% نهاية سنة 2015. فالزيادة في وتيرة التضخم تعني انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين الذين لم تتبع مداخيلهم وتيرة التطور.[14]

شكل رقم 4: المتوسط السنوي للتضخم حسب مجموعات المنتجات إلى ديسمبر2015

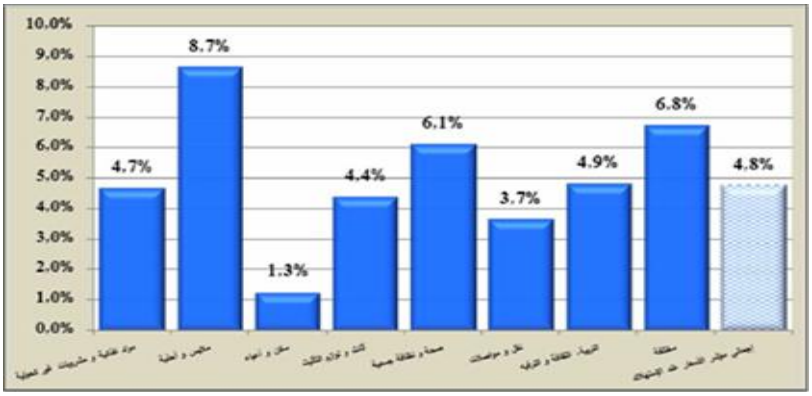

المصدر: تقرير بنك الجزائر، نوفمبر 2016

ر-بالنسبة للمديونية: بقي مستواها متدن بـ3,5 مليار دولار فقط، نتيجة للوفرة المالية التي استفاد منها الاقتصاد الجزائري خلال 15 سنة الماضية، والتي سمحت بتجنيد حوالي 800 مليار دولار.

ز - هشاشة العملة: فقد الدينار من قيمته سواء سعر صرفه مقابل الدولار أو الأورو، فبالمتوسط الشهري، تراجع سعر الدينار مقابل الدولار طوال الفترة الممتدة من جانفي 2014 حتى ديسمبر 2015 ، من 78,11 دينار للدولار إلى 86,98 دينار للدولار الواحد في ديسمبر 2014 ثم إلى 107,27 دينار للدولار في ديسمبر 2015 . ومع ذلك، ومقابل الأورو، بقي الدينار مستقرا نسبيا بين جانفي2014 وأفريل 2015 ، لتنخفض قيمته طوال الفترة المتبقية. بالفعل، تغير المتوسط الشهري لسعر صرف للدينار من 106,39 دينار مقابل الأورو في جانفي 2014 إلى 107,21 في ديسمبر من السنة نفسها و 105,77 دينار مقابل الأورو في أفريل 2015 ، ليبدأ اتجاهه التنازلي، بالغاً 116,74 دينار مقابل الأورو في ديسمبر 2015.[15]

شكل رقم 5: تطور المتوسطات الشهرية لسعر صرف الدينار/ الدولار

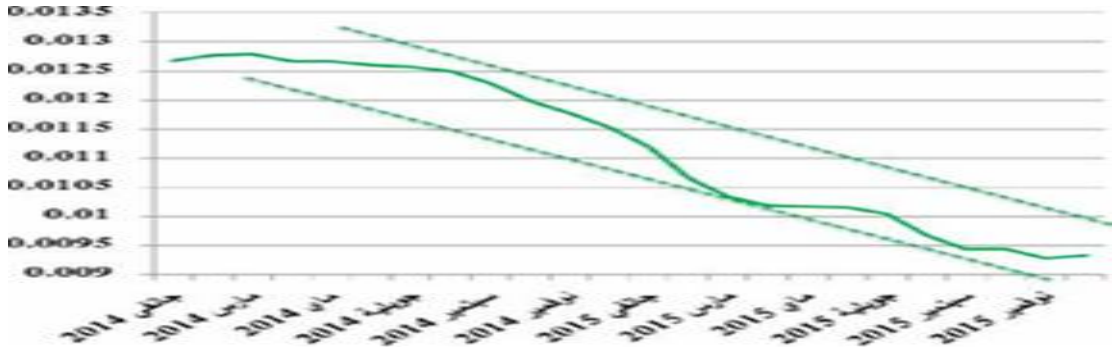

المصدر: تقرير بنك الجزائر، نوفمبر 2016

اذن تأتي الأزمة الجديدة بمؤشرات مماثلة لسابقاتها، فالنسيج الصناعي يبقى متواضعا، والصناعة لا تمثل سوى 5 في المائة من الناتج المحلي الخام، كما أن المحروقات تمثل 96 في المائة من الصادرات و60 في المائة من الجباية. وعلى غرار ما تم في أزمة 1986، حيث قررت الحكومة التخلي عن تطبيق المخطط الخماسي 1985-1989، حيث كان ميترو الجزائر من بين المشاريع المضحى بها، فإن الحكومة الحالية بدأت بتعليق أو إلغاء المشاريع التي لم تعتمد، بما في ذلك مشاريع الترامواي.[16]

4- أسباب الفشل المتكرر في مواجهة الأزمات النفطية في الجزائر: تعيش الجزائر على وقع هاجس سيناريو أزمة 1986 ، على خلفية انهيار أسعار النفط سنة 2014 التي ظلت الجزائر مرتبطة بها بنسبة كبيرة، ورغم التغيرات التي طرأت على بعض

المؤشرات الاقتصادية العامة، إلا أن الصدمة قائمة، وهو ما يؤكد أن القائمين على تسيير الاقتصاد الجزائري لم يستوعبوا الدروس من أزمات الماضي ولا من تطور الدورات الاقتصادية وتأثيراتها، إذ بعد مرور قرابة 29 سنة على أزمة 1986، لم يطرأ أي تغيير جوهري على بنية الاقتصاد الجزائري. [17]

عن أوجه التشابه و الاختلاف بين الأزمتين النفطيتين 1986 و 2014 تم التركيز على المخطط الخماسي 1985-1989 الذي جاءت الأزمة النفطية 1986 مع بدايته، و البرنامج الخماسي 2010-2014 الذي جاءت الأزمة النفطية 2014 مع نهايته، و الجدول الموالي يبين أهم النقاط التي تبين أوجه الاختلاف و التشابه بين الأزمتين:

جدول رقم 4: مقارنة بين الأزمتين النفطيتين 1986 و 2014

	الأزمة النفطية 1986	الأزمة النفطية 2014
الخصائص	-كان هناك مخطط خماسي للتنمية 1985-1989 -خصص للمخطط الخماسي مبلغ 828,38 مليار دينار جزائري؛ -كان مضمون المخطط يركز على تفضيل التنمية على الاستهلاك، تحسين مستوى استغلال الطاقات الانتاجية الوطنية في الزراعة و الصناعة، تنمية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية و الاجتماعية؛ -كانت مساهمة الصناعة تقدر ب 25%من الناتج المحلي الاجمالي -كان هناك تخطيط فعلي و مراقبة و متابعة جدية للاستثمارات نحو القطاعات المنتجة؛ -سبب الأزمة يكمن في إغراق السوق من المواد الطاقوية خلال أزمة منتصف الثمانينات يعود إلى ضخ كميات معتبرة من إنتاج النفط التقليدي، خاصة حقول بحر الشمال مما أدى الى انخفاض سعر البرميل بنسبة 60% و 70% و منه انهيار أسعار المواد الأولية. -تم الغاء مشاريع استثمارية هامة كانت مبرمجة؛ -اتباع سياسات تقشفية على صعيد النفقات الاستهلاكية و النفقات الادارية أي ترشيد للنفقات و ضبط للواردات؛ -انخفاض القدرة الشرائية أدت الى احداث ندرة في السوق الوطنية ؛ -المناداة باستراتيجية الصادرات خارج المحروقات وتنويع الاقتصاد كحل للخروج من الأزمة؛ -اللجوء الى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية و الوقوع في فخ المديونية و آثارها السلبية -ارتفاع معدلات البطالة الى أكثر من 25% و اضطرابات اجتماعية عسيرة (أكتوبر 1988)	-كان هناك برنامج خماسي للتنمية 2010- 2014 -خصص للبرنامج مبلغ 286 مليار دولار أي 21214 مليار دينار جزائري؛ -كان مضمون البرنامج يركز على تحسين ظروف معيشة السكان (تعليم، صحة، خدمات)، تطوير الهياكل القاعدية، دعم التنمية الاقتصادية(فلاحة، صناعة، مؤسسات صغيرة و متوسطة)؛ - لم تتعد مساهمة الصناعة 5% من الناتج المحلي الاجمالي - غياب التخطيط المدروس و المراقبة و المتابعة الجدية للاستثمارات، ضخ مبالغ معتبرة في استثمارات غير منتجة؛ -سبب الازمة حاليا يكمن في فإن الأمر يتعلق أيضا بالإنتاج النفطي غير التقليدي، كما هو الشأن بالنسبة للغاز والبترول الصخري، وهي موارد مكلفة من الناحية المالية، مما أدى الى انخفاض سعر برميل النفط من 96,25 دولار سنة 2014 الى 50,79 سنة 2015 - تم الغاء العديد من المشاريع الاستثمارية التي كانت مبرمجة؛ -اتباع سياسات تقشفية بترشيد النفقات و ضبط للواردات، و محاولة تغليب فكرة استهلاك الانتاج المحلي لدى المستهلك الجزائري؛ - انخفاض القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم؛ -المناداة بالبحث عن بدائل غير المحروقات منها السياحة، الغاز الصخري، الطاقات المتجددة؛ -عدم اللجوء الى المديونية الخارجية و الاعتماد على ما وفره صندوق ضبط الايرادات الذي استنفذ عن آخره؛ - ارتفاع معدلات البطالة الى 10,8% سنة 2015

المصدر: من اعداد الباحثة

انطلاقا مما سبق يمكن تلخيص أهم الأسباب التي تقف وراء هذا الفشل المتكرر في مواجهة الأزمات في ما يلي:

- ✓ البنية الاقتصادية للجزائر هشة وهي تماثل تقريبا ما كان سائدا خلال الثمانينات مع فوارق، حيث كانت الجزائر تمتلك قدرة تصديرية، فضلا عن صناعة منتجة، بينما ترتكز حاليا على تعظيم ميزانيتي التجهيز والتسيير والاستيراد، وهو وضع يقود إلى الانسداد.
- ✓ -لم يتم طوال السنوات الماضية استخلاص الدروس من الماضي، لغياب المؤسسات التي تجعل من تراكمات الماضي رأسمال يتم توظيفه، إذ تنعدم مثل هذه المزايا في غياب هيئات ومؤسسات، حيث وجدت كل المساعي الرامية إلى التغيير طريقا مسدودا وعقبات وكوابح حالت دون إحداث أي تغيير جوهري، سواء على مستوى البنية الاجتماعية أو المجموعات الاجتماعية التي تؤطر الاقتصاد الوطني، هذا الأخير الذي يظل غير تنافسي ومغلقا. [18]
- ✓ -تكريس لنفس السياسات المتبعة منذ سنوات أي اختزال الأمر في توزيع الريع، مع مواصلة الإنفاق على المنشآت دون أدوات الإنتاج ودون ترشيد وضبط وتخطيط سليم على مستوى دوائر صنع القرار، والنتيجة هو تحقيق نتائج مناقضة عن تلك التي كان يفترض أن تسجّل، فهناك اختلال كبير في تصميم وإعداد وإنجاز المشاريع. وعليه، فإن تكرار نفس أساليب العمل سيؤدي بنا إلى نفس النتائج؛
- ✓ -أبرز ملامح الاختلال هو القطاع الصناعي، فالسياسات المتبعة منذ ثلاثة عقود وأكثر، أدت إلى تحطيم الآلة الإنتاجية. فبعد تجربة الصناعة المصنعّة التي عرفت سوء تسيير ونقائص أدت إلى عجز المؤسسات الكبيرة وإسعافها من قبل الدولة وتجميد الأسعار والأجور، رجعنا بعدها إلى تفكيك المؤسسات وإعادة هيكلتها دون أن نجد الفعالية الكاملة لتسييرها، ثم أعدنا استنساخ بعض التجارب لمجتمعات الاستهلاك، مع توزيع للريع التي شجعت على بروز طبقات اجتماعية لزمر ومراكز قوى حولها، مع التخلي تدريجيا على النسيج الصناعي، والنتيجة أن الصناعة التي كانت تمثل حوالي 25 في المائة من الناتج المحلي الخام أضحت تمثل 5 في المائة وهي في جزء منها متصل بالقطاع العمومي، بينما نجد أن القطاع الخاص أدرج في سياق سياسات توزيع الريع ويستفيد أيضا بطريقة أو بأخرى خاصة من خلال الارتباط بالتجارة الخارجية والاستيراد بالوضع العام، لنخلق بالتالي صناعة طفيلية غير منتجة من الناحية الفعلية وتشكل بطريقة أو بأخرى نوعا من الاحتكار المقنّع دون إرساء قواعد المنافسة الحقيقية؛
- ✓ -كما أن جزء من النشاط الاقتصادي مرتبط بالسوق السوداء وبالتعاملات غير المرئية في غياب الفوترة والتعامل بالوسائل العصرية للدفع، والنتيجة أن الاقتصاد الجزائري في جزء منه غير مرئي وغير خاضع للمراقبة.
- ✓ -غالبا ما سيظل التوجه قائما مع توزيع الريع عبر الصفقات العمومية والمشاريع المدعمة، ولكن يجب التأكيد أن أي دولة أخرى تقوم بإنفاق حوالي900 مليار دولار، فإنها بالتأكيد ستبرز كدولة صاعدة وكقوة اقتصادية إذا ما تم ترشيد نفقات هذه الموارد المالية المعتبرة. فلو كان هناك تسيير حقيقي وتغليب لمصلحة البلاد، فإننا سنجد بأن النتائج ستظهر بعد عشرية لا محالة، ولكن الإشكال أن الجزائر ستواجه تحديات حقيقية، مع مؤشرات تراجع مخزون المحروقات، وعليه يتضح أن صناع القرار في الجزائر يركّزون على المقاربة الآنية والنظرة القصيرة الأمد، مع محاولة التخفيف من وطأة المطالب الاجتماعية الداخلية.
- ✓ -من بين النقائص الكثيرة التركيز على المنشآت والبنى التحتية بدعوى أنها ستجرّ بعدها إلى التطور والنمو، ولكن المشكل أن هذه البنى سينجرّ عنها ارتفاع كبير في كلفة التسيير والصيانة، وبالتالي ستتطلب مبالغ مالية لصيانتها

ومتابعتها بعد إنجازها، هذا في حالة تحقيقها كليا خاصة مع التأخر المسجل في إنجاز المشاريع وإعادة تقييم المشاريع وبالتالي عوض مزاوجة إقامة البنى مع دعم الآلة الإنتاجية، سنجد أنفسنا أمام نفس الوضع؛[19]

- ✓ يعاني الاقتصاد الجزائري من استشراء الفساد وتطور آلياته وتزايد مخاطره على الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدولة. وتشير التقارير الدولية إلى التراجع المستمر لترتيب الجزائر سواء في تقرير مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية بحيث رتبت الجزائر في المرتبة 100 في تقرير سنة 2014، كما تراجعت مرتبتها في تقرير البنك الدولي لسنة 2015 المتعلق بممارسة أنشطة الأعمال الدولية إلى المرتبة 154، و بالتالي تدهورت القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري، و أضحى الترييع و الفساد المركب احدى مظاهر الداء الجزائري الذي يلتهم نعمة الموارد الطاقوية و التي قدرت عائداتها الخارجية بحوالي 900 مليار دولار خلال الفترة 1997-2015، بالإضافة الى المستهلك منها داخليا و الدعم المرتبط بها، فقد تطورت الواردات الطاقوية و ما يرتبط بها من استهلاك مدعوم و تهريب يستنفذان جزء من العائدات و الدعم المرتبط بها.[20]

5- خلاصة:

تكشف الأزمات النفطية التي مر بها الاقتصاد الجزائري سواء أزمة 1986 أو أزمة 2014 عن محدودية التنمية في الاقتصاد الريعي، من خلال الارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادي في الجزائر كمتغير تابع و سعر برميل النفط كمتغير مستقل، و ما تشكله هذه العلاقة من خطر على استقرار الاقتصاد الجزائري و استدامة نموه.

6- النتائج و التوصيات:

لعل أهم النتائج و التوصيات التي يمكن استخلاصها ما يلي:

- تلعب الثروة النفطية دورا مزدوجا في بنية اقتصادات الدول النفطية و منها الاقتصاد الجزائري، اذ ساهمت من خلال الوفرة المالية التي حققها ارتفاع أسعار النفط في برمجة العديد من المخططات و البرامج التنموية الاقتصادية و الاجتماعية؛
- انخفاض أسعار النفط سلط الضوء على عطوبية الاقتصاد الجزائري و هشاشته، اذ أن انهيار الأسعار جر معه انهيار لمختلف المؤشرات الاقتصادية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي بجانبيها الاقتصادي و الاجتماعي؛
- تكشف وضعية الاقتصاد الجزائري قبل أزمة 1986 أن مضمون السياسات الاقتصادية في تلك الفترة كان بخطط مدروسة جيدا من أهداف مبرمجة فأدوات مسطرة ففترة زمنية محددة لإنجاز الخطط التي كانت متوازنة بشقيها الانتاجي و الخدماتي؛
- أما الوضعية قبل أزمة 2014 أين كان يتمتع الاقتصاد بوفرة مالية لم يشهدها سابقا، كشفت أن مضمون السياسات الاقتصادية في تلك الفترة كان فارغا من محتواها الحقيقي، فلم تكن سوى برامج تم وضعها من مختلف الوزارات، مع غياب التوازن خاصة بالتركيز أكثر على الجانب الاجتماعي؛
- عدم الاستفادة من أخطاء الماضي جعل الاقتصاد الجزائري يتخبط في نفس الآثار السلبية التي مرت عليه سابقا و ان كانت بدرجات أقل، لأن نفس الأسباب تؤدي الى نفس النتيجة، و هذا ما يفرض على أصحاب القرار الاستعجال في وضع حلول و بدائل مستديمة لنمو الاقتصاد الجزائري، و الابتعاد عن الحلول الترقيعية،

- ضرورة معالجة الاختلالات التي تميز هذه السياسات بتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات المنتجة فعلا أي التنويع الاقتصادي خارج المحروقات، و التأكيد على سياسة التخطيط الاقتصادي المدروس مع المراقبة و المتابعة الدائمة للبرامج و المخططات التنموية المسطرة؛
- الابتعاد عن هدر المال العام بتوزيعه عشوائيا في مشاريع مفلسة مسبقا و غير مدروسة، و محاربة كل أشكال الفساد التي تنخر في بنية الاقتصاد الجزائري.

6- الهوامش و الإحالات

[1]- بسام فتوح، لورا الكتيري، **(النفط العربي في السياق العالمي و المحلي)**، تقرير المنتدى العربي للبيئة و التنمية 2013

[2]-عاطف سليمان، **(الثروة النفطية و دورها العربي)**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، اكتوبر 2009، ص 232-233

[3]-مُحَمَّد بلقاسم حسن بهلول، **(سياسة تخطيط التنمية و اعادة تنظيم مسارها في الجزائر)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 5

[4]-نفس المرجع، ص 19

[5]- الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال1989-1992 ، ، *تاريخ التصفح 2017/10/08*: *univbouira.3oloum.org*

[6]- مُحَمَّد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، 205-207

[7]- جريدة الخبر، شبح أزمة 1986 يلوح في سماء الجزائر، على الموقع الالكتروني، ، *تاريخ التصفح 2017/10/08* : *www.elkhabar.com*

[8]- بودخدخ كريم ، اثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009، ، *تاريخ التصفح 2017/10/08* ،: *iefpedia.com*، ص 2

[9]-المرجع نفسه

[10]- عبو عمر، عبو هودة، **(جهود الجزائر في الألفية الثالثة)**، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 16-17 ديسمبر2008، الجزائر، ص4

[11]- بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 10

[12]- صالح صالحي، **(تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي و الاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية و استراتيجية النمو غير المتوازن للفترة 2001-2014)**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد 13، 2013، ص 13

[13]- تقرير بنك الجزائر، نوفمبر 2016

[14]- أوضايفية حدة، **(الاقتصاد الجزائري و آثار التبعية للنفط: ضرورة التنويع الاقتصادي)**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، العدد7 جوان 2017

[15]- تقرير بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره

[16]- جريدة الخبر، مرجع سبق ذكره

[17]-نفس المرجع

[18]-نفس المرجع

[19]- ثمان مخططات للتنمية في الجزائر، على الموقع الالكتروني لقناة الجزائر، ، *تاريخ التصفح 2017/10/08*:
http://www.algeriachannel.net

[20]- صالح صالحي، **(آثار انخفاض اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري بين نعمة الموارد و لعنة الفساد)**، المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية و تأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2015